الفلسفة ثانية باك

مفهوم الحرية (المحور الثالث : الحرية والقانون)

الأستاذ : حسن شدادي

الفهرس

I- الإشكالية
II- الموقف الفلسفي 1 : مونتسكيو
2-1/ النص الفلسفي
2-2/ الأسئلة
2-3/ التصور الفلسفي
III- الموقف الفلسفي 2 : حنا أرندت
3-1/ النص الفلسفي
3-2/ الأسئلة
3-3/ التصور الفلسفي
IV- الموقف الفلسفي 3 : بنجامين كونستان
4-1/ النص الفلسفي
4-2/ الأسئلة
4-3/ التصور الفلسفي
V- تركيب
VI- خلاصة تركيبية للمفهوم

I- الإشكالية

إن الحديث عن الحرية في إطار علاقتها بالقانون هو حديث مرتبط بالجانب العملي المتعلق بالممارسة السياسية.

فإذا كانت الحرية تحيل إلى الإرادة والاختيار الحر بعيدا عن أي ضغط أو إكراه خارجي، وإذا كان القانون يحيل إلى القاعدة الملزمة والمحددة والموجهة للسلوك، أفلا يمكن الحديث عن تناقض بين المفهومين ؟

- ألا ينفي أحدهما الآخر ؟

- وهل يمكن تصور حرية خارج إطار القانون ؟

II- الموقف الفلسفي 1 : مونتسكيو

2-1/ النص الفلسفي

الحرية والقانون

صحيح أن الشـــعب يبدو، في الأنظمة الديمقراطية، يقوم بما يريده. لكن الحرية السياسية لا تقوم على فعل ما نريده. ففي الدولة التي تســـود فيها القوانيـــن[1] ، لا يمكن للحرية أن تقوم إلا على القدرة على فعل ما يجب أن نريده، وأن لا نجبر على فعل ما لا يجب أن نريده.

ويجب أن نحتفظ في ذهننا (...) بما هي الحرية. إن الحرية هي الحق في القيام بكل ما تســـمح به القوانين. فإذا كان مواطن يستطيع القيام بفعل تمنعه القوانين، فلن تكون له في المستقبل حرية، مادام الآخرون لهم أيضا نفس القدرة على فعل ما يشاؤون (...)

إن الحرية السياســـية لا توجد إلا في الحكومات المعتدلة[2] ، وإن كان ذلك ليس دائما ؛ وهي لا تكون في تلك الحكومات، إلا عندما لا يكون هناك شـــطط في اســـتعمال السلطة[3] . ولكن التجربة أبانت عن ميل كل من له ســـلطة إلى التعسف في استخدامها، فيمارس سلطته إلى الحد الذي تقف في وجهه حدود تحده (...) فلكي لا يكون هناك شطط في استعمال السلطة، ينبغي أن تُنظم الأشـــياء بحيث تجد السلطة نفسها محدودة بسلطة أخرى. ويمكن في هذا السياق، أن يصاغ الدستور بحيث لا يلزم أحداً بفعل مناف للقانون، وبأن يسمح لكل مواطن بحق عدم القيام بفعل يخوله له القانون.

مونتسكيو، **روح القوانين**،النادي الفرنسي للكتاب 1968، ص: 186 – 187.

Charles-louis de secondat de Montesquien, De l'esprit des lois .

2-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه مونتسكيو.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن مونتسكيو يجيب عنه.

2- أبني أطروحة مونتسكيو من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب مونتسكيو عن الإشكال المطروح :أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أحكم على أطروحة مونتسكيو وقيمتها الفلسفية من خلال :

- بيان ما إذا كان مضمون هذه الأطروحة ما يزال يحتفظ براهنيته أم أصبح متجاوزا.
- بيان طبيعة الحجاج الذي تقوم عليه الأطروحة، مع إبراز ما إذا كان مقنعا من حيث تطابقه مع مبادئ العقل أو الواقع أو العلم...

2-3/ التصور الفلسفي

يؤكد مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" على أن القانون هو الضامن الوحيد للحرية في دولة المؤسسات، ذلك أن الغرض منه هو تنظيم الحريات وحمايتها من كل أشكال الشطط والفوضى التي يمكن أن تطبع ممارسة الأفراد للحرية.

مما يعني أن الحرية لا تعني أن نفعل ما نشاء وإنما هي فعل ما نريده وفق بنود التعاقد الاجتماعي، ومنه فالحرية بهذا المعنى هي « الحق بما تسمح به القوانين » على حد تعبير مونتسكيو.

فالإنسان يميل بطبعه الى الشطط والتعسف في استعمال السلطة إذا ما أعطيت له، وبالتالي فالقضاء على ذلك وضمان حرية الأفراد لا يتحقق إلا في إطار القوانين ووفق مبدأ الفصل بين السلط كشرط أساسي لضمان الحق والحرية المدنية والسياسية.

III- الموقف الفلسفي 2 : حنا أرندت

3-1/ النص الفلسفي

الحرية والسياسة

إن المجال الذي عرفت فيه الحرية دائما، ليس بوصفها إشـــكالا نظريا، وإنما باعتبارها ممارسة فعلية في الحياة اليومية هو مجال السياســـة 1 (...) وبالرغم من التأثير الكبير الذي مارســـه مفهوم الحرية الداخلية 2 ، بوصفه مفهوما لا سياســـيا، على التقليد الفكري، فإنه يمكننا مع ذلك التأكيد على أنه لا توجد بالنسبة للإنسان حرية داخلية، إذا لم يجرب بدءاً حرية ملموسة في العالم. إننا نعي أولا، الحرية أو نقيضها، عندمـــا ندخل في علاقة مع غيرنا وليس في علاقة مع ذواتنا. فالحرية، قبل أن تصبح صفة للفكر أو ســـمة من ســـمات الإرادة، قد تم فهمها باعتبارها وضعا للإنسان الحر، الذي يُسمح له فيه بالتنقل وبالخروج من منزله، وبالتجوال في العالم والالتقاء بغيره (...)

ويظهر أن الحرية ليســـت سمة لصيقة بكل شكل من أشكال العلاقات الإنسانية، بمجرد ما توجد هذه العلاقـــات داخل جماعة ما. ففي أشـــكال الاجتماع التي ينعدم فيها التنظيم السياســـي –المجتمعات القبلية، الأســـرة– فإن الحرية ليست هي التي تحكم، بالضرورة، العوامل المنظمة للأفعال والتصرفات، بل تتحكم في تلك العوامل ضرورات الحياة وهاجس الحفاظ عليها.

وعلاوة على ذلك، لا يكون للحرية تحقق فعلي في العالم الذي لا يسمح بممارسة الفعل والكلام، مثل المجتمعات الاستبدادية 3 التي تعتقل رعاياها داخل بيوتهم الضيقة، وتمنع بذلك ميلاد حياة عمومية. فبدون حياة عمومية مضمونة سياســـيا، لا يمكن للحرية أن تتجلى، إذ ينقصها الشرط اللازم لظهورها في المجال العام. ومن المؤكد، أن الحرية يمكنها أن تسكن أفئدة الناس، باعتبارها رغبة، أو إرادة، أو أمنيـــة، أو طموحا ؛ غير أن قلوب الناس –ونحن نعرف هذا جيداً– مكان غامض ولا يمكن البرهنة 4 علـــى ما يجري في ظلمته الداخلية، فهـــو ممتنع عن كل برهنة. إن الحرية، بوصفها واقعا قابلا للبرهنة عليه، ترتبط بالسياسة ارتباطا تلازميا، وتشكلان معا وجهين لنفس الشيء.

حنا أرندت، **أزمة الثقافة**، ترجمة ب. ليفي و أ. فور، غاليمار، 1972، ص: 189 – 193.

Hannah Arendt, La crise de la culture.

3-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه حنا أرندت.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن حنا أرندت يجيب عنه.

2- أبني أطروحة حنا أرندت من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب حنا أرندت عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.
- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

3-3/ التصور الفلسفي

تذهب أرندت إلى اعتبار مجال السياسية والحياة العامة هو المجال الحقيقي للحرية؛ فالحرية لن تكون تجربة داخلية (ذاتية) غير سياسية إلا إذا صارت حرية ملموسة تمارس انطلاقا من مختلف العلاقات مع الغير، بحيث لا يمكن تصور الحرية خارج العلاقات الإنسانية داخل المجتمعات المنظمة والمحكومة بتنظيم سياسي معين.

(إن الحرية بوصفها واقعا قابلا للبرهنة عليه، ترتبط بالسياسة ارتباطا تلازميا، وتشكلان معا وجهين لنفس الشيء).

IV- الموقف الفلسفي 3 : بنجامين كونستان

4-1/ النص الفلسفي

الحرية هي الامتثال للقانون

بنجامان كونستان

يركز كونستان في هذا النص على ربط مفهوم الحرية في معناها الحديث بالقوانين الضابطة لهذه الحرية، مبينًا أن الحرية بهذا المعنى هي حرية مضبوطة وواسعة ولعلها أوسع من مفهوم الحرية القديم.



عن مجلة Tel quel. 5 / 2003

«الحرية، بالنسبة للمحدثين، هي الحق في ألا يخضع الفرد إلا للقوانين، أي الحق في ألا يكون عرضة للاعتقال، أو للتوقيف، أو للإعدام أو لسوء المعاملة بأية طريقة بفعل إرادة مجردة لفرد أو لمجموعة أفراد.

إن الحرية، بالنسبة لكل فرد، الحق في أن يقول رأيه، وأن يختار صنعته وأن يمارسها، وأن يتمتع بملكيته، بل إن يفرط في استمتاعه بها، وأن يتجول ذهابًا وإيابا دونما حاجة إلى أخذ إذن بذلك، وبدون أن يشرح أو يبرر لأي كان أسباب ذلك وخطواته.

إن الحرية بالنسبة لكل فرد، هي الحق في أن يجتمع مع أفراد آخرين، سواء من أجل البحث عن مصالحه، أو من أجل تعليم وتلقين العقيدة التي يدين بها هو وشركاؤه، أو فقط من أجل أن يملأ أيامه وساعاته بطريقة تلائم ميولاته وأشكال شغفه وأهوائه.

وأخيرًا هي حق كل فرد في أن يؤثر على طريقة إدارة شؤون الحكم، إما عن طريق المشاركة في تعيين في بعض الموظفين أو كلهم، أوعن طريق تمثيل الآخرين في بعض المناسبات، أو في جمع العرائض والتوقيعات، أو إعداد المطالب الموجهة إلى السلطة والتي تجعل هذه الأخيرة تولي اهتمامًا كافيًا بهذه المطالب.

فلنقارن الآن إذن مدى اختلاف واتساع حرية المحدثين عن حرية القدماء.»

(ترجمة فريق التأليف)

Benjamin Constant, *in* Blandine Kriegel, *Cours de philosophie politique*, Paris, L.G. F. Livre de poche, 1996, pp. 128-129.

4-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه كونستان.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن كونستان يجيب عنه.

2- أبني أطروحة كونستان من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب كونستان عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.

- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

4- أناقش أطروحة صاحب النص من خلال :

- المقارنة مع أطروحة مونتسكيو وأطروحة حنا أرندت.
- طبيعة الحجج المعتمدة في النصوص الثلاثة مع بيان نقط التشابه والاختلاف.

4-3/ التصور الفلسفي

تتجسد الحرية حسب بينجامين كونستان ضمن المجال السياسي داخل الدولة وفي إطار قوانينها، حيث لا يخضع الفرد إلا للقوانين.

وقد عملت الأنظمة الديمقراطية الحديثة على توسيع مجال الحرية حسب كونستان ليشمل حرية التعبير والتجول والسفر والاعتقاد والتجمع والاعتراض على سياسات الدولة نفسها...، ويحدد هو الآخر الحرية باعتبارها "الحق في ألا يخضع الفرد إلا للقوانين".

بهذا المعنى أيضا تتجسد الحرية الحقيقية في الممارسة الفعلية اليومية، في العلاقة مع الغير، لتصبح واقعا قابلا للملاحظة، حيث التنظيم السياسي يحدد هذه العلاقة في الحياة العمومية.

V- تركيب

في إطار العلاقة المركبة التي تربط الحرية بالقانون، لا يمكن التأكيد إلا أنه لا مجال للحديث عن الحرية في غياب القانون أو النظام؛ لأن غياب القوانين والتشريعات معناه غياب الحرية، وممارسة هذه الأخيرة داخل مجال العلاقات الإنسانية لا يتأتى إلا بتنظيم سياسي قائم على القانون العادل، مما يفهم منه أن الحرية هي تمتع الأفراد بحقوقهم السياسية والمدنية في ظل خضوعهم لقوانين الدولة.

VI- خلاصة تركيبية للمفهوم

تعتبر الحرية مطمحا عظيما يبتغيه الإنسان، وحقا من أرقى الحقوق المميزة له، بل قيمة القيم التي بدونها لا يمكن للإنسان أن يحقق ما يسعى إليه من أفعال أخلاقية.

إلا أن هذه الحرية محيرة جدا، لكونها لا تأخذ معناها إلا بارتباطها بإكراهات خارجية تجعل الفعل الإنساني فعلا مشروطا ومحكوما بالحتمية، غير أن ارتباط هذا الفعل بالإرادة الحرة والمستقلة جعل الإنسان قادرا على تغيير مسار حياته ومتحررا من كل الضغوطات.

إلا أن هذه الحرية الممارسة لا تقوم لها قائمة إلا إذا ارتبطت بقوانين وضوابط تكفل للإنسان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتجعل الحرية تجربة تعاش في المجال السياسي.